الصهيوني انخرط في أعمال التجسس والاستخبارات لصالح القوى الامبريالية، منذ بدايات الحرب العالمية الأولى، ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، أهرون أهرونسون مؤسس شبكة «نيلي» للتجسس على الجيش العثماني في فلسطين. ولعل أول رئيس حكومة لاسرائيل، دافيد بن ــ غوريون، كان أكثر قادة العمل الصهيوني البارزين جنوحاً إلى دفع اسرائيل نحو الانحياز الكلي إلى المراكز الامبريالية في الغرب. وهو الذي يقول عنه بيغن أنه كان يحلم في عقد تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ولكن هذا الحلم لم يتحقق، حسب زعم بيغن، حتى زيارة هذا الأخير إلى واشنطن في أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، وعلى يديه. ومعلوم دور اسرائيل، بقيادة بن ــ غوريون، في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكذلك في عهد خلفه أشكول، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي أيام غولده مئير في أيلول (سبتمبر) الأسود ١٩٧٠، وفي عهد إسحق رابين، ومن بعده بيغن، في لبنان، حتى يومنا هذا، وغير ذلك كثير.

وبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) دار كلام كثير، ومن أطراف مختلفة ومتعددة عما أسمي بـ«التسوية السلمية»، وابتدأ مسار من المفاوضات تحت هذه اليافطة التي فهمها الناس العاديون بالمعادلة البسيطة ــ انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل اعتراف الأنظمة العربية بها. ومنذ أن انطلقت تلك المفاوضات، كان واضحاً أن الولايات المتحدة لا تريدها كما جرى الاعلان عنها، وأن اسرائيل لم تكن مهيَّأة لقبولها كما تصورها البعض، وهم كثر، ناهيك عن أنها، كما أميركا، لم تكن راغبة بها. وفي مسار طويل ومتعرج، تخللته تقلبات وتطورات لم تكن كلها متوقعة، انقلبت تلك التسوية السلمية إلى حلف عدواني، كما أرادته واشنطن أصلاً، وتمت صياغته بحيث يلائم بين طاقة اسرائيل على الضغط وقدرة نظام السادات على التنازل. وهكذا ضربت فكرة «التسوية» على أرضية التوازن الدولي، كما توقع البعض إنجازها في «مؤتمر جنيف»، الذي كانت الأغلبية الساحقة من أطرافه الأصيلة تنفر من إشراك الاتحاد السوفياتي في المفاوضات على «حل النزاع في الشرق الأوسط»، مع كل ما كانت تعتقد أنه يترتب على مثل هذه المشاركة. وعلى أي حال، فكما هو معلوم، ما لبث «مؤتمر جنيف» أن يباشر جدول أعماله حتى أفرغ من مضمونه تماماً، وجاءت مبادرة السادات لتدق المسمار الأخير في نعشه، وتقطع الطريق على أي تفكير في بعثة من جديد. ومن «سكة» «التوازن الدولي» عَبَر قطار مؤامرة التسوية إلى «سكة» «التوازن الأميركي»، أي القول بامكان تعديل السياسة الاميركية، بناء على تغيير موازين القوى داخل الساحة الاميركية بين الاحتكارات النفطية والمصرفية من جهة، والمجمع الصناعي ــ الحربي من الأخرى. وجرى الترويج الكثير لقوة العرب النفطية والمالية، وفعل ذلك في التنافس بين البؤر الاقتصادية في الرأسمالية الاميركية، مما من شأنه، تحت شعار «مصلحة اميركا معنا»، أن يعدل السياسة الاميركية، فتوازن هذه بين اسرائيل و«عرب اميركا»، وتضغط واشنطن على تل ــ أبيب، فتكون النتيجة «تسوية عادلة وشاملة ونهائية». وعليه، ومن أجل النجاعة في الأداء، كان على العرب أن يتضامنوا ويتكاتفوا ويسيروا تحت «مظلة النفط»، أي بقيادة السعودية، فرس الرهان في واشنطن.